

العلل في البلاغة العربية وتجلياتها التأويلية
دراسة تأصيلية

د. إبراهيم سعيد السيد
أستاذ البلاغة والنقد الأدبي المساعد
بجامعة جازان وجامعة القاهرة

العلل في البلاغة العربية وتحليلاتها التأويلية - دراسة تأصيلية

إبراهيم سعيد السيد

قسم البلاغة والنقد الأدبي ، جامعة جازان ، المملكة العربية

السعودية .

البريد الإلكتروني: ialsayed1@jazanu.edu.sa

ملخص البحث:

هذا البحث يدرس العلل البلاغية بوصفها أحد الأركان المهمة التي بنيت عليها طرائق الاستدلال في الفكر البلاغي العربي، ولذلك فهو يحاول استنباط العلل البلاغية قاصداً فهم أسس الأحكام البلاغية، والترجيح بين المعاني، وتشريح النصوص وتحليلها، والموازنة بينها؛ مع التركيز على فهم هذه المنظومة بوصفها أدوات إجرائية لفهم الخلفيات المعرفية للبلاغة العربية.

ولذلك فقد طرح البحث مجموعة من الأسئلة عن ماهية العلة، وحدودها، وأنواعها، وطبيعة النسق الذهني في البلاغة العربية في محاولة لفهم كيفية توظيف التعليل البلاغي، والبحث في وجوهه النابعة من النصوص، أو المتعلقة بسياق الإنتاج.

ويتناول البحث تصنيف العلة من عدة جهات يحكمها إطار كبير، يقسمها - بحسب تصورها اللغوي- إلى قسمين: الأول: المؤثرات التي تضعف النص، أو تقده في سلامته، أو تُستدرك عليه، ومن ثم فهي علة تعتري النص. والثاني: المبررات التي يستند إليها الناقد أو المؤول في فحصه للنصوص، وهذا المفهوم يدور حول معنى السبب الذي من أجله جاء هذا الوجه دون غيره.

الكلمات المفتاحية: العلل البلاغية، التعليل البلاغي، الاستدلال ، طرائق

الاستدلال ، الفكر البلاغي العربي .

The Faults in Arabic Rhetoric and its Hermeneutics - An original study

Ibrahim Saeed El saied.

**Department of Rhetoric and Literary Criticism, Jizan
University, Saudi Arabia.**

E-mail: ialsayed1@jazanu.edu.sa

Abstract:

This research studies The Rhetorical Justifications as one of the important foundations on which the methods of reasoning in Arab Rhetorical. Therefore, it tries to devise Rhetorical Justifications with the aim of understanding the foundations of rhetorical Provisions, dissecting and analyzing texts, and comparing them, with a focus on understanding this system as a procedural tool for understanding the epistemological backgrounds of Arabic Rhetoric.

Therefore, the research raised a set of questions about the nature of the cause, its limits, types, and the nature of the mental system in Arabic rhetoric in an attempt to understand how to employ rhetorical reasoning, and search for its aspects stemming from the texts, or related to the production context.

The research deals with the classification of The Reason from several directions governed by a large framework that divides it - according to its linguistic perception - into two parts: The first: the influences that weaken the text, insinuate its integrity, or turn it around, and then it is a problem in the text.

The second: the justifications that the critic or interpreter relies on in his examination of the texts, and this concept revolves around the meaning of the reason for which this aspect came without the other.

Keywords: rhetorical reasons, rhetorical reasoning, inference, methods of inference, Arab rhetorical thought.

مُقَدِّمَةٌ

الفرضية التي تنطلق منها هذه الورقة هي أن البحث في العلل البلاغية ذو أهمية كبيرة؛ لأنه بحث في أصول الفكر البلاغي العربي، بالإضافة إلى أن محاولة استنباط العلل البلاغية هي محاولة لاستنباط طرائق الاستدلال التي يفضل بها كلامٌ كلاً. وإذا كان من القواعد المهمة التي بنيت عليها البلاغة العربية: إقرار مبدأ (اختلاف درجات الكلام)، و(تفاوت طبقات البلاغة)، فإن المداخل الإجرائية المنضبطة لفهم طبيعة هذه القاعدة هي: الأحكام، والأدلة، والعلل التي استندت إليها ممارسة البلاغيين والنقاد في تشريح النصوص وتحليلها والموازنة بينها؛ لنخلص بعد ذلك إلى توظيف هذه المنظومة كلها بوصفها أدوات إجرائية لفهم وجوه الإعجاز؛ وبناء على ذلك فإن فهم طبيعة العلل البلاغية وأنماطها وتخريجاتها يعد أساساً مكيناً في فهم طبيعة الاستدلال البلاغي.

ولذلك أقول: لعل البلاغة العربية قد لحقها كثير من الضيم حين اتهمت بأنها بلاغة هامشية، وأنها لم تُعَنَّ بالتفكير في النص وتحليل الخطاب، بالرغم من أن البحث البلاغي في التراث العربي يجمع في مدارسه واتجاهاته بين التقعيد والمعيارية من جهة، وبين المنهجية الفكرية والتحليل الكلي من جهة أخرى، تلك المنهجية التأويلية التي تقوم على منظومة كبيرة في تعليل النظم والتكوين والبناء والترتيب.

هذه هي الفرضية التي يطرحها هذا البحث، لذلك فهو يحاول أن يجيب عن أسئلة تتعلق بقضايا (العلل في البلاغة العربية)، منها:

- ما هي العلة؟ وما حدودها؟
- ما أنواع العلة؟ وما مدى أثر ماهية المعلل على تصنيف العلة؟
- هل طبيعة النسق الذهني في البلاغة العربية يمكن أن تستثمر في توسيع رؤى التحليل بحيث نجعل الإطار التقعيدي في

التراث البلاغي قاعدة لإيجاد عدة صيغ تحليلية في مضمونها
وماهيتها وكيفية اشتغالها؟

هذه هي أسئلة الدراسة، ولذلك من المهم أن أشير في البداية إلى أن البلاغة العربية قامت على أصول ذهنية عدة، من أهمها: البحث في وجوه العلل النابعة من النصوص، أو المتعلقة بسياق إنتاجها، تلك التي اعتمد عليها البلاغيون والنفاد في ممارساتهم العلمية في التحليل والتأويل، ويعد البحث فيها بحثاً في مقاييس الجودة ووجوه الحكم وعلمية الموازنة، وقد جاءت هذه المقاييس وفق الإطار العام للنظرية الجمالية التي بنيت عليها البلاغة العربية. ومن ثم، يُعنى هذا البحث بتعيين تصور نظري عن العلل في البلاغة العربية، ومحاولة وضع إطار مفهومي يقوم على رصد أنماطها، وطرق تخريجها.

ومن ثم، جاء هذا البحث في ثلاث نقاط هي:

الأولى: العلة البلاغية.. مفهومها وأنماطها.

الثانية: توجهات التعليل البلاغي وتخرجاته.

الثالثة: استثمار هذه التوجهات في إثراء آفاق التأويل.

أولاً: العلة البلاغية.. مفهومها وأنماطها

ليس المقصود من هذا البحث هو ما سماه البلاغيون (حسن التعليل)، لأنه ظاهرة كلامية تتعلق بسوق المبدع علة طريفة -وغير حقيقة- باعتبار لطيف^(١)، وهي علة أدبية تناسب الغرض الذي قصد إليه المتكلم، لكن المقصود بمصطلح (العلة) في هذا البحث هو ما يعرض في كلام البلاغيين

(١) ينظر: عروس الأفراح شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي، تحقيق خليل إبراهيم

خليل، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م، ٢/ ٣٦٤.

من أسباب تكون وجوهاً لغويةً وعقليةً- في تفضيل كلام على كلام، فيكون البحث فيها بحثاً في الطرائق الفكرية التي تقف خلف الاستحسان والتقبیح. وتناول العلل البلاغية -على هذا النحو- يتقاطع مع أصول الفكر اللغوي، لأن لفظة (العلل) لها تصوران يختطان لها مكاناً ذائعاً في الفكر الإنساني بعامه، فدلالاتها الأولى تدور حول معنى (الضعف أو العائق)، ذلك أن العلة لغةً: المرض، عَلَّ واعتلَّ، أي مرض^(١). وقد ذكر ابن فارس في علَّ: ثلاثة أصول صحيحة: أحدها: تكرر أو تكرير، والثاني: عائق يعوق، والثالث: ضَعْفٌ في الشيء^(٢). ودلالاتها الثانية: تدور حول معنى (السبب الذي من أجله جاء هذا الوجه دون غيره).

وقد تنوعت العلة بدلالاتها الثانية بحسب تنوع إطارها العلمي الذي تستعمل فيه، فالعلة عند علماء الكلام تقوم على (البديهيات)؛ ولذلك فهي أثبت لاعتمادها على مسلمات، والعلة عند اللغويين علة افتراضية (اجتهادية)، أي أنها تستنبط من الكلام، لذا ينقل الزجاجي عن الخليل أن العرب إنما تكلمت عن علة قارة في ذهنها، وأنه قد حاول أن يلتمس هذه العلة ثم يقول: "واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمسست... إلخ"^(٣)، وهذا يدل على أن تعليله للظواهر اللغوية اجتهاد منه، رحمه الله.

ومن خلال بحثي في كتب البلاغة وجدت أن العلة تستعمل بهذين

التصورين، ومن ثم يمكن تقسيمها دلالاتها على النحو الآتي:

١- المؤثرات التي تضعف النص

(١) ينظر: لسان العرب لابن منظور مادة علل، وتاج العروس للزبيدي، مادة علل.

(٢) معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين ابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، ط/ دار الفكر العربي - القاهرة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، مادة عل، ٤/ ١٢.

(٣) الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، ط/ دار النفائس

- بيروت، الطبعة: الخامسة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص ٦٦.

أي التي تقدر في سلامته، أو تُستدرك عليه، ومن ثم فهي علة تعترى النص، وتقدر في نظمه، ومن هذا الباب سمى علماء الحديث هذا النمط بـ(العلل)، وتكاد تجمع كتب هذا العلم على أن (العلة) سبب يقدر في صحة النص^(١)، مع اختلاف الجهة بين العلمين.

وقد ورد هذا المفهوم في كتب البلاغة العربية أيضاً، حيث استعمل البلاغيون (العلة) بمعنى المؤثرات التي تضعف النص؛ فقد درست البلاغة وجوه ضعف النظم وأشارت إليه من هذا الباب، وكذلك تناولت العلل القادحة في الفصاحة من هذه الجهة، ومن ثم فالعلل هنا تقع في خمسة محاور:

- ما يتصل بضعف الفصاحة.
- ما يتصل بضعف النظم والأسلوب.
- ما يتصل برداءة التصوير البلاغي.
- ما يتصل بالمخالفة السياقية بمفهومها الواسع.
- ما يتصل بماهية الفن الشعري أو النثري (العلل القادحة في

الجنس الأدبي)

وهذا البحث لا يعنى بجمع هذه العلل بقدر عنايته بالتأصيل لها، وبيان إطارها العام، ثم يسعى إلى فهم الوجوه التي اعتمدها البلاغيون في تأويل نسق نصي يتضمن بعض المؤثرات التي تضعف النص، ثم يأتي تخريجها على وجه من وجوه المناسبة لها؛ لينقلها من (خلاف الأولى) إلى كونها (الأولى مناسبة) في الاستعمال، فعلى أي أساس تعليلي كان ذلك؟

إن الهدف من هذه الجزئية هو إنعام النظر في نقد البلاغيين للنصوص بحثاً عن المؤثرات التي تقدر في الجمالية وتقوضها -خفياً كان المؤثر أو ظاهراً-، أو تفسرها وتظهر السبب في مجيئها على هذا النحو؛ وذلك بغرض

(١) ينظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح، بدر الدين الزركشي، ط/ أضواء السلف،

الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ٢/٢١١.

الكشف عن منظومة العلل البلاغية من حيث النوع والماهية، وما تبع ذلك من خلاف بين النقاد في حيز الإجراءات التطبيقية.

وإذا أردنا أن نرصد المؤثرات السلبية التي اتكأ عليها البلاغيون في إجراءاتهم التطبيقية فسنجد منها: مخالفة النسق الصوتي المطرد، ومخالفة القواعد، ومخالفة سياق إنتاج النص (مقتضى الحال)، ومخالفة العرف الاجتماعي، ومخالفة أسس الفن وطبيعة مذهبه.

٢- المبررات التي يستند إليها الناقد أو المؤلف في فحصه للنصوص.

هذا المفهوم يدور حول معنى: (السبب الذي من أجله جاء هذا الوجه دون غيره)، ولذلك عرفها الجرجاني بقوله: هي "ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً مؤثراً فيه"^(١)، وعرفها الكفوي بقوله: هي "ما يثبت الحكم بها"^(٢)؛ ومن ثم نجد هذه التصورات إطاراً مفهوماً عاماً بين النحو والبلاغة والأصول، فهي في النحو: "تغيير المعلول عما كان عليه"^(٣). وعرفها بعض الباحثين بأنها: "الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة"^(٤). أما الأصوليون فذكروا أن العلة "أمانة دالة على الحكم"^(٥). وهي عند الغزالي "ما يتأثر المحل بوجوده"^(٦).

(١) التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، تحقيق نصر الدين التونسي، ط/ القدس للنشر والتوزيع،

القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م، ص ٢٥٤.

(٢) الكليات، أبو البقاء الكفوي، تحقيق عدنان درويش، ط/ مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة

الثانية، ١٤١٩هـ، ص ٦٢١.

(٣) ينظر: الحدود في النحو، للرماني، ص ٦٧.

(٤) النحو العربي العلة النحوية، نشأتها وتطورها، ص ٩٠.

(٥) ينظر: الأشباه والنظائر، تاج الدين السبكي، ط/ دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى،

١٤١١هـ - ١٩٩١م، ٢/ ٢٦٢. والتحرير شرح التحرير، علاء الدين المرادوي الحنبلي، تحقيق

عبد الرحمن الجبرين، وعضو القرني، ط/ مكتبة الرشد، الرياض ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ٧/

٣٢٩٦.

(٦) ينظر: شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، أبو حامد الغزالي، تحقيق حمد

الكبيسي، مطبعة الإرشاد - بغداد، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م، ص ٢٠.

وقد تأثرت البلاغة بهذه التصورات كذلك، حيث نجد البلاغيين يشيرون إلى أن الاستحسان، والترجيح بين الأساليب والمعاني، ينبغي أن يكون مشفوعاً بما يزيل الشبهة ويقوي الحجة، لأن العقل إذا علم العلة وارتاح لحجبتها أنس من نفسه ميلاً لهذا الوجه دون غيره، فتكون العلة مرجحاً لما يذهب إليه حينئذ. ولذلك نجد عبد القاهر الجرجاني يعنى كثيراً بالعلل البلاغية، وقد أشار إلى ذلك في أكثر من موضع، منها قوله: "لا بد لكل كلام تستحسنه، ولفظ تستجده، من أن يكون لاستحسانك جهة معلومة، وعلّة معقولة، وأن يكون إلى العبارة عن ذلك سبيل، وعلى صحة ما ادعيناها من ذلك دليل"^(١). ونجد ابن وهب في كتابه البرهان في وجوه البيان يشير إلى أن "البحث عن علل الموجودات يكون ب(لم)، وليس يقع الجدل والحجة إلا في العلة"^(٢).

وقد تعددت أسماء العلة في التراث البلاغي ما بين العلة والسبب والمؤثر والمبرر،... إلخ، وكلها تدور على معنى ما يقوي الحكم الذي يصدره البلاغيون من استحسان أو تقبيح، فيكون مستنداً إلى دليل وتعليلٍ مصاحب له. فالدليل قد يكون إجمالياً كقياسه على القرآن الكريم، أو كلام العرب، أو المناسبة، أو الذوق، أو مذهب الفن... إلخ، وقد يكون دليلاً سياقياً خاصاً بخروج الكلام عن مقتضى الظاهر، كالبحث في العلة الخاصة التي دعت إلى أن يكون الكلام على هذا الوجه دون غيره، ومن ثم فالعلة البلاغية اجتهادية ذهنية في المقام الأول.

وقد توصل هذا البحث إلى أن العلل والمبررات التي يستند إليها الناقد

أو المؤول في فحصه للنصوص جاءت في كتب البلاغة على نوعين:

أ- العلل العامة

(١) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمود شاكر، مطبعة المدني، والخانجي - الثالثة ١٩٩٣ ص ٤١.

(٢) البرهان في وجوه البيان، إسحاق ابن وهب الكاتب، تحقيق حفني محمد شرف، ط/ مكتبة الشباب - القاهرة - ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م، ص ٧٦.

أي العلل التي تصلح أن تكونها مبرراً عاماً في الاستحسان والتقييح، والموازنة، والترجيح بين المعاني، ومن ثم فهي تتناول العلل اللغوية العامة، والعلل الفنية العامة كذلك، فالعلل اللغوية تعنى بتوجيه الأسلوب وتأويله، وهذا المبرر منفتح على سياقات النصوص والخطابات بشكل موسع. أما العلل الفنية العامة فهي العلل المتعلقة بمذهب الفن كالخطابة، والأغراض، وطبيعة الجنس الأدبي.

فمن العلل اللغوية العامة الاستناد إلى أن (المجاز لا يقاس عليه في اضطراد قاعدة لغوية)؛ لأن له تصاريف متنوعة بحسب السياق، فلو جاء المجاز بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه كما في قوله تعالى: "وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا" (يوسف: ٨٢) والمراد: أهل القرية، فلا يقاس عليه اشتريت زيداً، وأنا أريد غلامه، قال ابن سنان: "لا يجوز أن نحذف المضاف ونقيم المضاف إليه مقامه أبداً اتباعاً لقوله - عز اسمه: "وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا"، والمراد أهل القرية حتى نقول ضريت زيداً ونريد غلام زيد؛ والعلة... أن المجاز لا يقاس عليه، وإنما يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه في موضع دون موضع، بحسب ما يتفق من فهم المقصود وزوال اللبس"^(١).

ومن ذلك أيضاً: اعتبار بعض البلاغيين أن "العلة في حسن اللفظة المؤلفة من الحروف المتباعدة، مثل العلة في حسن النقوش إذا مزجت من الألوان المتباعدة"^(٢)، ومعنى هذا أن تنوع المخارج وتباعدها يجعل اللفظة رونقاً خاصاً في النطق؛ لأن التباعد اللوني يسهم في التعبير عن درجة وضوح الأشكال في حدودها وأبعادها، وكذلك الحروف المتباعدة يكون لها من الوضوح والفصاحة ما ليس للحروف المتقاربة.

(١) سر الفصاحة، لابن سنان الخفاجي، ص ١٣٢، ١٣٣.

(٢) أساليب بلاغية، الفصاحة - البلاغة - المعاني، أحمد مطلوب، ط/وكالة المطبوعات

- الكويت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٠ م، ص ٤٥.

وقد قدم ابن سنان الخفاجي جهداً كبيراً في هذه الجزئية، يتمثل في محاولة فقه أسرار فصاحة الألفاظ، وتلاؤم الحروف، وضبط المسائل المتعلقة بالأداء النطقي للألفاظ بوصفها مكوناً مهماً من مكونات منظومة البلاغة العربية، حيث يقول: "تأليف الحروف ثلاثة أقسام، فالأول: تأليف الحروف المتباعدة، وهو الأحسن المختار. والثاني: تضعيف هذا الحرف نفسه، وهو يلي هذا القسم في الحسن. والثالث: تأليف الحروف المتجاورة، وهو إما قليل في كلامهم أو منبوذ رأساً لما قدمناه، والشاهد على ما ذكرناه الحس؛ فإن الكلفة في تأليف المتجاور ظاهرة يجدها الإنسان من نفسه حال التلفظ"^(١).

ب- العلل الخاصة

أقصد بها العلل التي تكون في سياق محدد، بحسب أحوال المخاطب والمتكلم، وهذا معناه أن العلة العامة هنا قد يبطل تأثيرها، ويكون خلأها هو الأولى في الاستعمال، فاللفظة عند البلاغيين قد يلحقها العيب لعلّة (الغرابة)، لكن هذه العلة بعينها (أي الغرابة) قد تُكسبُ لفظاً ما، في سياق ما، حسناً ليس لمثيلاتها من الألفاظ المأنوسة غير الغريبة، وذلك وفق قانون المناسبة السياقية، وهكذا الأمر في سائر أبواب البلاغة.

وقد أشار ابن الأثير إلى أن علماء البيان الذين تقدموه قد نصوا على أن "الألفاظ المفردة خصائص وهيآت تتصف بها، واختلفوا في ذلك، واستحسن أحدهم شيئاً فخولف فيه، وكذلك استقبح الآخر شيئاً فخولف فيه، ولو حققوا النظر، ووقفوا على السرّ في اتصاف بعض الألفاظ بالحسن وبعضها بالقبح، لما كان بينهم خلاف في شيء منها"^(٢). لكن يبقى الحكم على الألفاظ مرتبباً بالسياق والنظم، لا بشيء خارج عنه، وهذا مبدأ مهم من مبادئ نظرية النظم عند عبد القاهر، ومن ثم، فالاحتكام إلى السياق اللغوي والمقامي في تحليل

(١) سر الفصاحة، ص ٥٨.

(٢) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين ابن الأثير، تحقيق محمد محيي

الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ببيروت، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ١/١٥٥.

الأحكام البلاغية مرتبط بالمتنّ العقلي في القبول والرفض، ولذا فإن الحكم إذا اختلف فإنه يرجع إلى تنوع العلة.

فمثال اختلاف الحكم والعلة متنوعة: الحكم على مجاز غير مسموع (بنقل الكلمة إلى معنى غير منقول) بالحسن وضده، وذلك بناء على فهم طبيعة ذلك المبحث، فانتقال اللفظ من معنى لآخر هل هو موقوف على السماع والاستعمال، أو مبناه على العرف؟ فمن قال موقوف بالأول -ومن حذوهم في اعتبار المجاز وجهًا من وجوه الاستعمال المنقول- فإنه لا يستحسن اللفظ إذا انتقل إلى غير ما سمع استعماله فيه، أو دخوله في تركيب لم تستعمله العرب فيه. ومن قال إن المجاز مبناه على التوسع، ورأى أن ارتباطه بالدليل العرفي أقوى من ارتباطه بالدليل السماعي فإنه يحكم بالاستحسان على الكلمة إذا نقلت لمعنى لم تستعمل فيه من قبل بعلاقة مناسبة، وفي الحاليين نجد العلة متنوعة (القول بالنقل أو الارتداد إلى العرف)، والحكم مختلف اختلاف تباين (الاستحسان والتقييح).

فإذا دخلنا في الوظائف الجديدة للمجاز في أنساق البلاغة الجديدة، وفي اللسانيات والمناهج النقدية الجديدة، فسنجد أن النظرة ترتبط بتصوير آخر في التعليل، لأننا ننقل من الإبداع إلى التواصل، أو من التخيل إلى التداول والاتساع في الاستعمال.

ومن العلل الخاصة: التبرير لظاهرة بلاغية خرجت عن مقتضى الظاهر في سياق يقتضى العدول عن الأصل، وهنا لا نقيس أسلوبًا على أسلوب، ومعنى على معنى، في جميع الأحوال والمقامات، لأن ما يصح في موضع قد لا يصح في آخر، ولذا يتدخل العقل في التعليل إذا وجد أن ما ساغ استعماله في موضع لم يسغ في موضع آخر، ثم يسوق حيثيات حكمه كي يؤازر الحكم بالدليل.

وبناء على ذلك: تكون العلة السياقية الخاصة وجهًا من وجوه الاستحسان والتقييح والترجيح بين المعاني، استنادًا إلى الأقرب في استنباط

الوجه الذي سوغ هذا الظاهرة دون غيرها، فإن كانت مشفوعة بدليل قويّ قويت حيث اعتمدت، كالبحث في علة التحول من الخطاب إلى الغياب في قوله تعالى: "يا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتِ أَجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَمَّاتِكَ وَبَنَاتِ خَالَكَ وَبَنَاتِ خَالَاتِكَ اللَّاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِن وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ" فقال: (وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي)، ولم يقل: (إن وهبت نفسها لك)، مع أن الآية جاءت من أولها بضمير المخاطب، فلماذا عدل القرآن عن الخطاب إلى الغياب، فقال (للنبي) ولم يقل (لك)؟ قال البلاغيون: لقصد الخصوص؛ وهذه علة عقلية نستنبطها من النص؛ "لأنه لو أتى بالضمير لأخذ جوازه لغيره، كما في قوله تعالى: «وَبَنَاتِ عَمِّكَ» فعدل عنه إلى الظاهر للتبني على الخصوصية، وأنه ليس لغيره ذلك"^(١).

وإذا أردنا أن نقارن بين هذين المستويين من معنى العلل: (المؤثرات التي تضعف النص)، (ومبررات التفضيل وأسباب الاستحسان)، فنسجد أن المستوى الأول قد كثر تناوله في حديث البلاغيين عن عيوب الفصاحة، وكذلك في أبواب الموازنات النقدية بين الشعراء لدى النقاد، وهي منظومة كبيرة أيضاً تتنوع مسالكها كما أشرت من قبل. أما المستوى الثاني فهو الأكثر شيوعاً في إرساء قواعد نظرية البلاغة العربية وبيان مسالكها؛ لذا فقد كثر الاعتماد عليها في حديث العلماء عن وجوه الإعجاز القرآني، ونظرية النظم، وأنساق تحولات الخطاب، والانزياحات اللفظية والتركيبية والتخييلية...إلخ.

هناك أمر آخر مهم ينبغي أن أشير له، وهو استخلاص حمادي صمود للقبطيين الرئيسيين اللذين ترد إليهما جهود عبد القاهر الجرجاني في كتابيه (الأسرار والدلائل)، وحددهما في: (جنس المزية)، و(أمر المزية)، ويرى أن

(١) أساليب بلاغية، أحمد مطلوب، ص ٢٥٥.

"البحث في (جنس المزية) تولدت عنه كل السياقات والحجج التي أوردها للرد على الذين علقوا المزية باللفظ دون المعنى، أو بالغوا في تقدير قيمة اللفظ على حساب المعنى، وقد اضطره هذا العمل إلى البحث عن أسس نظرية تدعم تصوره بأن البلاغة والفصاحة إنما هي في (الأحكام التي تحدث بالتأليف والتركيب)"^(١).

ثم يوضح صمود فهمه لطبيعة القطب الثاني وهو (أمر المزية)، ويرى أن "البحث -عنه- انطلق فيه من تقييم طريقة المتقدمين في تحديد خصائص الكلام البليغ، ويغلب على هذه الطريقة الانطباع والإحساس بفضيلة النصوص دون القدرة على إخراج ذلك الإحساس من حيزه المضمحل إلى حيز واضح جلي، ولذلك عولوا على الأحكام المجملية التي لا يعاضدها برهان ولا يبرزها بيان"^(٢).

وبناء على ذلك، فإن (جنس المزية) يستأثر بمنظومة العلل البلاغية التي يمكن الاعتماد عليها في صحة الأحكام والبرهنة عليها، أما (أمر المزية) فيغلب عليه إطلاق الأحكام دون ذكر الأدلة أو العلل التي تعضد الآراء في الترجيح وبيان المزية، وهذا ما يفسر لنا إلحاح عبد القاهر على "ضرورة تجاوز الانطباع في الحكم الأدبي بالتحليل، وإرساء الأحكام على أسس عقلية برهانية تحيط بها العبارة، وتكشف عن مكنونها"^(٣).

ثانياً: توجهات التعليل البلاغي وتخريجاته.

من الأطر الذهنية في سياق نظرية البلاغة العربية (تعدد الحكم وتنوع العلة)، ذلك أن الحكم البلاغي لا يشاكل -من حيث الصرامة- الحكم النحوي،

(١) التفكير البلاغي عند العرب، حمادي صمود، طبعة دار الكتاب الجديد المتحدة،

الطبعة الثالثة ٢٠١٠م، ص ٤٤٥، ٤٤٦.

(٢) السابق، ص ٤٤٦.

(٣) السابق نفسه.

وإنما يقترب من الحكم الفقهي في رحابته بناء على فهم الدليل^(١). فمن القواعد الفقهية المعتمدة أن "الحكم يدور مع العلة وجوداً وعدماً"^(٢)، وأشار البلاغيون إلى الشيء نفسه حينما ذكروا أن قوة "الحكم بحسب قوة العلة"^(٣).

وهذان الأمران هما ما توافرا في كتب البلاغة والنقد باعتبارها تبحث النصوص من الجهة التي تُحقق لها الكمال، والسلامة من العيب. وبناء على ذلك نجد أن لدينا (التعليل)، ولدينا (تخرجات هذا التعليل)، فقد تكون العلة عامة، لكنها في سياق ما تخرج على غير وجهها، بل قد يكون التخرج متخذاً مساراً مضاداً لها؛ لأن النظم يتطلبه.

ومن ثم، يكون تخرج العلل بهذا التصور الأخير ليس معناه استخراج المؤثرات السلبية المقوضة للجمالية، وإنما معناه استظهار ما يوجب الجمالية، وإن بدت أنها غير جمالية، وهي تخرجات قد تكون نابعة من الشيء ذاته، أو بالنظر إلى شيء خارج عنه^(٤)، كما قال القرطاجني: "وأكثر ما يستحسن ويستقبح في علم البلاغة له اعتبارات شتى بحسب المواضع، فقد يحسن في موضع ما يقبح في موضع، ويقبح في موضع ما يحسن في موضع، ولا يقف الإنسان على تلك المواضع إلا بطول المزاولة، ولا يشرف الإنسان على جمل من تلك المواضع يمكنه أن يستتبط بها أحكام ما سواها إلا بكثرة الفحص والتفتيب عما يجب اعتماده في جميع أحوال الصناعة من إثارة ما يجب أن

(١) القراءات البلاغية وتعدد الدلالة، إبراهيم سعيد السيد، ص ١٦٩.

(٢) القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد، للشوكاني، ط/ دار القلم بالكويت، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ، ص ٧٢. وانظر: أصول السرخسي، ط/ دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ-١٩٩٣م، ٢/ ١٨٢.

(٣) قال عبد القاهر محلاً لأحد الأبيات: "لما كان الأمر كذلك، كان للضرب الأول من الروعة والحسن، ولصاحبه من الفضل في قوة الذهن، ما لم يكن ذلك في الثاني، وقوي الحكم بحسب قوة العلة". أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، ص ١٧٣، ١٧٤.

(٤) القراءات البلاغية وتعدد الدلالة، ص ١٧٠.

يؤثر، وترجيح ما يجب أن يرجح بالنظر إلى الشيء في نفسه، أو النظر إلى ما يقترن به، أو إلى ما هو خارج عن ذلك"^(١).

فالتخريج عند البلاغيين له مستندات معتمدة، وأنه ربما اقتضى الاستحسان أو التقييح -بناء على معايير عامة في البلاغة- حكماً معيناً، فإذا أرجعنا النص إلى سياقه، وحكّمنا الأدلة والقرائن والحيثيات في موافقة النص على هذه الهيئة للسياق بمفهومه الواسع، تجلّى لنا ما كان خفياً على من استقبح أول الأمر، وربما استحال حكمه إلى نقيض الحكم الأول^(٢).

ويمكن القول بأن هناك عدة عوامل كانت من الأشياء المؤثرة على تفعيل منظومة التعليل البلاغي منذ نشأة البلاغة العربية، وبداية التدوين فيها وبها، من هذه العوامل ما يأتي:

١- ارتباط البحث في البلاغة العربية بعلم الكلام، فقد كانت البلاغة - أول أمرها- متداخلة مع مجموعة علوم: منها العلوم القرآنية، والمقصود من مصطلح العلوم القرآنية هنا: مجموعة العلوم التي اهتمت بالنص القرآني الكريم، سواء من ناحية شرحه وتفسيره كعلم التفسير، أو من ناحية بيان وجوه إعجازه كعلم الكلام، والصلة بين علم التفسير والبلاغة واضحة ومنطقية... أما الصلة بين البلاغة وعلم الكلام فقد لا تبدو للوهلة الأولى على هذا القدر من الوضوح"^(٣).

ويكفي أن نشير إلى أن قضية (الإعجاز القرآني) "كانت من أهم القضايا التي عني بها علم الكلام منذ نشأته، حتى لقد أفرد لها علماء الكلام كتباً خاصة مثل: (النكت في إعجاز القرآن للرماني)، و(بيان إعجاز القرآن

(١) منهاج البلغاء وسراج الأبداء، حازم القرطاجني، ص ٧٨.

(٢) ينظر: القراءات البلاغية وتعدد الدلالة، ص ١٧٠، ١٧١.

(٣) البلاغة العربية تاريخها مصادرها مناهجها، على عشري زايد، مكتبة الشباب، القاهرة،

١٩٨٢م، ص ١٣.

للخطابي) و(إعجاز القرآن للباقلاني) وغيرها من الكتب التي تعد من أمهات الكتب الكلامية^(١).

وبذلك فقد ألزمت علوم البلاغة نفسها بالاحتشاد بجمع الأدلة، وتعليل الأحكام، والبحث عن خروج الكلام عن مقتضى الظاهر، وأسبابه وتخريجاته، وذلك في سياق البحث عن تفضيل النص القرآني على غيره، ووجوه هذا التفضيل البلاغية، وذلك منذ نشأتها الأولى مع اختلاف توجهات التعليل.

٢- اتصال البلاغة بالعلوم الأدبية وذلك من جهة البحث في الموازنة النقدية بين نتاج الشعراء والمبدعين، "وكان لتلك المعركة الأدبية الكبرى التي قامت منذ بداية العصر العباسي بين أنصار الجديد -أو ما أطلقوا عليه اسم (البدیع)- وأنصار التقاليد المحافظة -التي أطلقوا عليها اسم (عمود الشعر)- كان لهذه المعركة أثرها البالغ في نضج البلاغة العربية ونموها"^(٢)، وهذا يتطلب البحث في أسباب براعة الكلام، ووجوه التفضيل، وعلل الحكم بالجودة وبضدها.

٣- اتصال البلاغة بالعلوم اللغوية، فقد "قام اللغويون والرواة من خلال استنباطهم لقواعدهم ومبادئهم اللغوية من النصوص الأدبية، وإذا كان الهم الأول لأولئك اللغويين والرواة هو رواية النصوص الشعرية والنثرية، واستنباط القواعد اللغوية منها، فإنهم كانوا يعرضون لبعض الجوانب الأسلوبية والتعبيرية في هذه النصوص، لأن مجرد استخلاص قاعدة لغوية من نص ما يقتضي تحليل البناء اللغوي لهذا النص"^(٣). بالإضافة إلى أن الفكر اللغوي نفسه فكر قائم على التعليل، إذ إنه معتمد عند اللغويين في دراستهم للغة وقواعدها، وهي

(١) البلاغة العربية، علي عشري زايد، ص ١٣.

(٢) البلاغة العربية، علي عشري زايد، ص ٢٠.

(٣) السابق، ص ٢٠، ٢١.

علل استنباطية واقتراضية^(١)، كما هو الحال عند الخليل بن أحمد وابن جني وغيرهما.

وقد رأى بعض الباحثين أن هناك ثلاثة توجهات بلاغية في التعليل، وقد ظهر كل توجه منها عند عالم من علماء البلاغة بوصفه يمثل مدرسة أو اتجاهًا بلاغيًا، وهذه التوجهات هي^(٢):

١- توجه الجاحظ، من حيث عنايته بالتأليف، أي "تنظيم الكلمات داخل النصوص البلاغية بشكل أفقي، لا يعير محور الاستبدال اهتمامًا كافيًا"^(٣)، ومن ثم فالعلل هنا هي (علل التأليف).

٢- توجه عبد القاهر الجرجاني، الذي كان يعنى بالحبك والتداخل في نظرية النظم، ولذلك فالعلل عنده هي (علل التعبير).

٣- توجه حازم القرطاجني، الذي كان يعنى (بالتخييل)، أي العناية بالمواعمة والإشارة، ومن ثم الاهتمام بالشعر عبر تحريك النفوس بالتخييل، ولذا كانت العلل خاضعة لهذا التوجه المعرفي عنده.

والحقيقة أن هذا التصور ربما نتفق معه ونختلف في بعض جزئياته، لكنه محاولة جادة لفهم منظومة العلل في البلاغة العربية، التي هي بطبيعة الحال ميدان علم جديد، فالتعليل في أصله جزء من التفكير اللغوي على نحو عام، ومن ثم فكل فكر لغوي يرتبط بالتعليل والبحث في الأسباب والوجوه ومخرجاتها منذ بداية التدوين وكتابة العلوم في القرن الثالث الهجري، والدليل على ذلك: (المبرد)، وهو رجل لغوي بالمفهوم الواسع، فقد كان يورد النصوص

(١) ينظر: التعليل البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني، دراسات، العلوم الإنسانية

والاجتماعية، الجامعة الأردنية، مهند حمد شبيب، مجلد ٤٧، عدد ٢، ملحق ٢،

٢٠٢٠م، ص ٨٢.

(٢) السابق، ص ٨٣.

(٣) السابق نفسه.

ثم يقوم بتحليلها وطرح الأسئلة عليها، مع تعدد أنماط الأسئلة وراثتها لغويًا ودلاليًا وبلاغيًا.

فقد جاءت ملاحظاته في استحسانه أو تقييحه للألفاظ معللةً بضرورة السلامة والوضوح والجزالة اللغوية، والحرص على موافقة مقاييس العربية، ومن تجليات ذلك على المستوى التطبيقي قوله: "وحدثت أن الكميت بن زيد أنشد نصيبًا فاستمع له، فكان فيما أنشده:

وقد رأينا بها حورًا منعمة ... بيضًا تكامل فيها الدل والشنب

فتنى نصيب خنصره، فقال له الكميت: ما تصنع؟ فقال: أحصي خطأك، تباعدت في قولك: "تكامل فيها الدل والشنب". هلا قلت كما قال ذو الرمة:

لمياء في شفيتها حوة لعس ... وفي اللثا وفي أنيابها شنب

والشنب عذوية الأسنان ورقتها، يقال: ثغر أشنب، وفيه شنب، وهو رفته وصفاءه وبرده"^(١).. قال أبو العباس: "والذي عابه نصيب من قوله: "تكامل فيها الدل والشنب" قبيح جدًا؛ وذلك أن الكلام لم يجر على نظم، ولا وقع إلى جانب الكلمة ما يشاكلها، وأول ما يحتاج إليه القول أن ينظم على نسق، وأن يوضع على رسم المشكلة"^(٢).

(١) أساس البلاغة، للزمخشري جار الله، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط/ دار الكتب

العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م، مادة ش ن ب.

(٢) الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/

دار الفكر القاهرة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م، ١١٩/٢. وينظر: كتاب الصناعتين: الكتابة

والشعر، أبو هلال العسكري، الباب الرابع: في البيان عن حسن النظم وجودة الرصف

والسبك وخلاف ذلك حيث يقول: "وحسن الرصف أن توضع الألفاظ مواضعها". ط/

المكتبة العصرية تحقيق على محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ١٤١٩ هـ

ص ١٦١.

إذا فالمبرد هنا يتساءل عن علة ذكر الدل مع الشنب، ولا وجه لاقترنهما معًا، وإنما تحسن اللفظة إذا ضمت مع شبيهها، فكان تعليله منصبًا على قاعدة التناسب بين الألفاظ. وقد بُنيَ على هذه القاعدة جل كلام البلاغيين، ومنهم عبد القاهر الجرجاني حين قال: "وهل تجد أحدًا يقول: هذه اللفظة فصيحة" إلا وهو يعتبر مكانها من النظم، وحسن ملائمة معناها لمعاني جاراتها، وفضل مؤانستها لأخواتها؟"^(١). وكان هذا مقياسًا في ضبط الفصاحة وحسن النظم عنده.

ونجد المبرد يستحسن التركيب الشعري إذا صح معناه، وقرب مأخذه، ويستهجن كذلك الألفاظ غير الواضحة التي توقع السامع في حيرة ولبس وشطط في الفهم؛ لما يترتب عليه من بُعد عن الإدراك العقلي إلا بنوع من كد الذهن، وكل هذا نابع من طبيعة الفهم النقدي عنده، فقد كان لا يعدل بالوضوح والاختصار والسلامة والإصابة شيئًا، وكثرت عنده ألفاظ مثل: "أوضح معنى، وأعرب لفظ، وأقرب مأخذ"^(٢).

ومن أمثلة تقبيحه لما خالف ذلك قوله: "ومن أقبح الضرورة، وأهجن الألفاظ، وأبعد المعاني قوله:

وما مثله في الناس إلا مملكا ... أبو أمه حي أبوه يقاربه

يقول المبرد: "ولو كان هذا الكلام على وجهه لكان قبيحًا، وكان يكون إذا وضع الكلام في موضعه أن يقول: وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملك، أبو أم هذا المملك أبو هذا الممدوح، فدل على أنه خالؤه بهذا اللفظ البعيد، وهجنه بما أوقع فيه من التقديم والتأخير"^(٣).

وقد ظل هذا البيت مضرب المثل في هذا الباب الذي سمي بعد ذلك في الدرس البلاغي بالتعقيد المعنوي. والحقيقة أن التعقيد ناجم عن سوء نظم

(١) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص ٤٤.

(٢) الكامل في اللغة والأدب، ٢٨/١.

(٣) السابق، ٢٨/١.

الألفاظ، وعدم تناسق ترتيبها. وقد تناقل العلماء هذا البيت بعد المبرد، وضَمَّن هذا المقياس في كلام أكثرهم. قال ابن طباطبا تعليقاً عليه: "فهذا من الكلام العَثَّ المستكره العَلِق، وكذلك ما تقدمه، فلا تَجَلَنَّ هذا حُجَّةً، ولتَجْتَنِبْ ما أشبهه"^(١)، وجعله أبو هلال العسكري من المعاطلة، وحكم عليه بأنه من سيئ النظم^(٢).

ومما يلاحظ على هذا ما يأتي:

أ- استحسن المبرد الشعر لقرب مأتاه؛ فألفاظه مأنوسة فصيحة جعلت المعنى قريباً، وليست وحشية ولا بعيدة ولا متنافرة التركيب، ولذا نجده يردد مثل هذا كثيراً، كقوله: "ومن حسن الشعر وما يقرب مأخذه"^(٣).

ب- قولة المبرد: "كثرة تردد ضربه من المعاني بين الناس" أنه مألوف قريب من العقل، أو أن ألفاظه معروفة متناولة، وإن اتسع الشاعر في نقلها عن معناها الأصلي إلى معنى آخر فهناك شواهد تدل على صحة الاستعمال

(١) عيار الشعر، ابن طباطبا العلوي ت ٣٢٢هـ، تحقيق عبد العزيز المانع، طبعة الخانجي، ص ٧٢.

(٢) كتاب الصناعتين، ص ١٦٢. وعلق ابن سنان بقوله: "فمن وضع الألفاظ موضعها أن لا يكون في الكلام تقديم وتأخير حتى يؤدي ذلك إلى فساد معناه وإعراجه في بعض المواضع، أو سلوك الضرورات حتى يفصل فيه بين ما يقيح فصله في لغة العرب كالصلة والموصول وما أشبههما". ابن سنان الخفاجي، ت ٤٦٦هـ، سر الفصاحة، ط/دار الكتب العلمية، الأولى ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م، ص ١١١. وتساءل الجرجاني في التعليق عليه بقوله: "أنتصّر أن يكون ذمك للفظه من حيث إنك أنكرت شيئاً، من حروفه، أو صادفت وحشياً غريباً، أو سوقياً ضعيفاً؟ أم ليس إلا لأنه لم يُرتب الألفاظ في الذكر، على موجب ترتيب المعاني في الفكر، فكذ وكذّر، ومنع السامع أن يفهم الغرض إلا بأن يُقدّم ويؤخر، ثم أسرف في إبطال النظم، وإبعاد المزام". عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، ط/دار المدني بجدة، الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩١م، ص ٢٠.

(٣) الكامل للمبرد، ٤٠/١.

في المعنى الأخير ، ولم يكن يقصد المبرد -في هذا المقام- الوضوح الذي يؤدي إلى الابتدال^(١)، وإلا ما أعقبه بشرح لغوي أولاً، ثم باستدلال على صحة الاستعمال ثانيًا، فإطلاق "مقياس الوضوح وحده لا يكفي في الأعمال الأدبية"^(٢).

إن استقصاء هذه العلل وفهم توجهاتها، واستثمار معطياتها في التأويل واتساع الأفق، والانفتاح على آفاق شتى من العلوم هو الأمر المهم الذي يمكن من خلال تطويره بلورة قاعدة معرفية مهمة في التحليل والتأويل، بالإضافة إلى فهم الأسس الفكرية والعقلية عند علماء البلاغة بحسب تصوراتهم وطبيعة استدلالاتهم.

ثالثًا: أثر هذا المبحث في إثراء آفاق التأويل.

قد يظن بعض الباحثين المعارضين لمثل هذه النمط من الدراسة أن البحث في البلاغة العربية لا يفيد الدرس البلاغي الحديث، وأن علينا أن نولي وجوهنا شطر المناهج المعاصرة، والحقيقة أن هذه الفكرة فيها قصور في النظر، إذ إن هذه المناهج الحديثة على كثرتها لا تسد مسد البلاغة العربية، والسبب في ذلك هو أن النسق البلاغي العربي نسق يعتمد على جملة من الأصول التي لا تقر بها هذه المناهج، ومنها قضية (اختلاف درجات الكلام)، و(تفاوت طبقات البلاغة)، لذلك فإنها أداة إجرائية في فهم وجوه إعجاز كلام الله تعالى، بخلاف غيرها من المناهج التي اختارت توجيهًا خاصًا تزومه وتعمل بمقتضياته.

(١) وقد ذكرت آنفًا قوله في استحسان شعر نصيب: "وهذا في باب المدح حسن ومتجاوز لم يسبق إليه". الكامل، ١/١٤٩. فإذا نظرنا إلى القولين معًا أدركنا أنه لم يكن يعني الابتدال.

(٢) قضايا النقد الأدبي، بدوي طبانة، ط/ دار المريخ - الرياض ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، ص ١٢٦ .

ولذلك فالعلل في البلاغة العربية مبحث كبير ومهم؛ لأنه منفتح على علوم متعددة، ومنفتح كذلك على غيره من المباحث البلاغية التي تشكل نسقاً خاصاً، كالبحث في مراتب الأحكام، ونوع الأدلة، وقواعد الترجيح بين المعاني... إلخ، ومن جهة أخرى فهي علل تشمل كافة أنماط البحث البلاغي، إذ يتنوع الاستدلال فيها ما بين استدلال لغوي، ومنطقي، وعقلي، وعرفي... إلخ.

لقد أسس البحث البلاغي العربي طرائق الاستدلال الذهني، بل إن من أهم نتائج التوسع في هذا المبحث أن نضع تصوراً نظرياً لما كان يستند إليه البلاغيون من إجراءات ذهنية في التعليل والتبرير والنقد والتوجيه، وهو أيضاً ما نجد أصداءه في الدراسات الأسلوبية في مبحث العدول الذي يقتضي عدولاً عن أصل، والقيمة التي حققها من وراء ذلك التحول والانزياح من نسق تركيبى لآخر.

بل من الممكن أن يكون لمبحث التعليل دور في النسق التصوري الذي وسع من مفهوم الاستعارة، وحول مجراها من المستوى اللغوي إلى فنون وآفاق أخرى، بناء على أن الاستعارة مبنية على التصور، لذلك فهي جزء من تفكيرنا كما ذهبنا إلى ذلك نظرية جورج لايكوف ومارك جونسون، حيث تقوم على أساس تجاوز الفكرة التي ترى أن "الاستعارة أمر متربط بالخيال الشعري والزخرف البلاغي، وكونها تتعلق بالاستعمالات غير العادية، وليس بالاستعمالات العادية"^(١)، أو ما ذهب إليه فوكونيبي وتيرنر في نظرية المزج التصوري.

ذلك أن هناك أسباباً ذهنية، وعللاً تصويرية يمكن تلمسها لدى المتكلم جعلته يربط بين مجالين بحيث كان أحدهما مجالاً مصدرًا والآخر مجالاً هدفاً،

(١) الاستعارات التي نحيا بها، جورج لايكوف ومارك جونسون، ترجمة عبد المجيد جحفة،

ط/ دار توبقال، الطبعة الثانية ٢٠٠٩م، ص ٢١.

ومن ثم جاءت تحليلات الدراسات المعرفية في هذا الجانب للبحث عن كيف يفكر الذهن، وكيف ينشئ تصوره الاستعاري الشعري أو حتى التواصل. إن البحث في العلل بحث في الإجراءات الذهنية المتعلقة بتكوين لغة الخطاب الأدبي وغير الأدبي، وكذلك المتعلقة بآفاق تلقيه وتأويله، لذا كان لزاماً أن نبدأ بتأصيله في التراث البلاغي العربي، ولعل أحدًا من الباحثين ينشط لدراسة هذه القضية في الأنساق البلاغية الأخرى الموازية لنظرية البلاغة العربية.

وسأكتفي في هذه النقطة بذكر أمرين في التراث البلاغي، تتجلى لنا من خلالهما أهمية البحث في العلل، وأن إعادة النظر فيها من منظور جديد يفتح آفاقاً من التأويل ويحقق ثراء كبيراً في التحليل، وذلك على النحو الآتي:

١- فهم العلة يستوجب تحقيق النظر في المعلل

إن البحث في العلل يجعلنا نعيد النظر في بعض النصوص والأحكام، فقد يُطلعن فهم العلة على فهم أوسع للظاهرة المعللة، بما يعيد ترتيب الأوراق فيها، ويجعلنا أكثر إدراكاً لها ووعياً بما فيها بناء على هذا التصور الجديد. فمن ذلك: ما ذكرته بعض كتب البلاغة من أن (المجاز أبلغ من الحقيقة)، وهذه العبارة تتطوي على تفضيل المجاز على الحقيقة، وهذا ما ينبغي أن يُتوقفَ في قبوله على هذا النحو، مع ضرورة إعادة النظر فيه من جهة العلة المنوطة به.

يقول صاحب الطراز: "اعلم أن أرباب علوم البلاغة متفقون على أن المجاز أبلغ من الحقيقة في تأدية المعنى، وعلى أن الاستعارة أقوى من التصريح، وأن الكناية أدخل في إفادة المعاني من تلك الصرائح الموضوعية، وذلك لأن دلالة هذه الأمور على ما تدل عليه، إنما كان دلالة باللازم والتابع،

ولا شك أن الدلالة على الشيء بلازمه أكشف لحاله، وأبين لظهوره، وأقوى تمكناً في النفس من غير ما ليس بهذه الصفة^(١).

وقد تكرر هذا المعنى كثيراً في كتب البلاغة قديماً وحديثاً، لكن تحقيق العبارة وما أُنيط بها من علة يجعلنا نفهم المقصود منها، ويجعلنا كذلك نعيد صياغة العبارة على نحو جديد، ولذلك أقول: إن العبارة ينبغي أن تعاد صياغتها على النحو الآتي: (المجاز أكثر مبالغة من الحقيقة، والاستعارة أكثر مبالغة من التشبيه)، وبذلك تكون العلة المذكورة في كتبهم مناسبة لهذا المعنى، أما الحكم بأن المجاز أبلغ (أي أكثر بلاغة) من الحقيقة فقول يحتاج إلى إعادة نظر، وذلك للأسباب الآتية:

١- الحقيقة نمط من أنماط التعبير المباشر التي يحتاج إليها الإنسان، ويلجأ إليها الذهن البشري حيث لا يستحسن المجاز، ومن ثم فهي طريقة تفكير تقتضي من الإنسان التعبير عن بعض القضايا دون مبالغة وإسراف.

٢- لو كان المجاز أبلغ من الحقيقة لجاء القرآن الكريم بالأول دون الثاني، أما وقد ورد فيه هذا وذاك فإن الحكم بالبلاغة منوط بالنظم، والسياق، ومطابقة مقتضى الحال.

٢- أن المجاز قد يصلح حيث لا تصلح الحقيقة، وأن الحقيقة قد تصلح حيث لا يصلح المجاز، فإن كانت العبارة الأولى لا تحتاج إلى دليل لجلاتها في الذهن، فإن دليل العبارة الثانية أن قضايا التوحيد والألوهية، إنما هي قضايا لا تحتاج إلى مجاز، ومن ثم يلجأ النص القرآني للتعبير عنها بالنسق التركيبي الخاص دون المجاز.

وإذا كان الأمر على هذا النحو فللحقيقة مواضع تكون فيها أبلغ من المجاز، كما في سورة الإخلاص، وللمجاز مواضع يصلح فيها ولا تصلح الحقيقة كما في التعبير عن المبالغة في الانكسار للوالدين والمبالغة في برهما،

(١) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ١/ ١٥٦.

كما في قوله تعالى: (وَإخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ)، لذا كان إعادة النظر في صياغة عبارة البلاغيين في تفضيل أحدهما على الآخر مطلقاً أمراً ضرورياً. والسبب في ذلك كله نابع من البحث في طبيعة العلل والأسباب التي ذكروها، تلك العلل التي دعتنا إلى تمحيص العبارة وإعادة النظر فيها من زاوية أخرى. ولو كان بعضها أكثر بلاغة من بعض ل جاء القرآن بالأبلغ ولترك الثاني، والحق أن الأمر ليس كذلك، بل إن للحقيقة مواضع تحسن فيها بحيث لا يحسن معها المجاز، وللمجاز مواضع يحسن فيها بحيث لا تحسن معه الحقيقة، وللاستعارة مواضع تحسن فيها بحيث لا يحسن معها التشبيه، وللتشبيه مواضع يحسن فيها بحيث لا تحسن معه الاستعارة.. وهكذا.

وحين ننظر في أسلوب الكناية -مثلاً- ونريد إدراك الفارق بين التعبير بالكناية والتعبير بغيرها، ونسأل عن علة استحسانها، ووضعها ضمن أركان مباحث علم البيان، واعتبار البلاغيين لها بأنها أدق وأجمل وألطف؟ نجد عبد القاهر الجرجاني يقول: "ليس المعنى إذا قلنا: "إن الكناية أبلغ من التصريح"، أنك لما كنيته عن المعنى زدت في ذاته، بل المعنى أنك زدت في إثباته، فجعلته أبلغ وأكد وأشد^(١). فهذه علة عامة في باب الكناية، فالكناية فيها سوق المعنى والدليل عليه، وهذا بخلاف سوق المعنى مجرداً عن دليل وأمرة دالة عليه.

فليس بعض المباحث أبلغ من بعض، بل إن بعضها أكثر مبالغة وتأكيداً في إثبات المعنى من بعض، وهذا قد يحتاج إليه بحسب السياق وحال المخاطب والموقف اللغوي. فعبد القاهر لم ينظر إلى الكناية من حيث هي أبلغ على الإطلاق من غيرها، بل من حيث إن استعمالها يحسن -في بعض المواضع- من وجه تغيب علته عن النظر، ويحتاج في إدراكها إلى تأمل، فذكر أنها لا تزيد في ذات المعنى ولكن تزيد في إثباته، والحاجة إلى الزيادة

(١) دلائل الإعجاز، ص ٧١.

في الإثبات لها مواضع تتطلب الكناية، بحيث إذا استعملت فيها صارت أبلغ من الحقيقة.

٢- فهم العلل واستكناه طرائق الاستدلال

أشرت إلى أن قضية الذوق مما ينبغي أن يحترس فيها؛ وذلك لأن الذوق غير منضبط في نفسه، فكيف يكون دليلاً يحتج به على غيره، ولذلك نجد البلاغيين يشترطون في الذوق أن يكون مصحوباً بقرائن تقويه، وعللاً منصوبة على صحته، أو أن نميل إلى ذوق من يحتج بذوقهم، وبلاغة من يستشهد ببلاغتهم.

فمن ذلك: النظر في علل استحسان المبحث البلاغي الواحد عن طريق الموازنة بين أكثر من وجهة نظر، وذلك للوقوف على طريقة الاستدلال، واتصال الأفكار، وتنظيم مراحل الاجتهاد البلاغي. وسوف أطبق هذه الفكرة على (علل استحسان التشبيه الجيد) بين المبرد وعبد القاهر، لنفهم كيف كان كلا الرجلين يفكر ويرتب أحكامه وعلله، وما نوع الأدلة التي اعتمد عليها في كلامه.

أما المبرد فقد جعل لنفسه موازين معتبرة في تعليقه للنصوص الأدبية، وهي أن تكون مما يتفق جملة البشر على محصوله، كما فعل في مناقشته لمبحث التشبيه، حيث جعل الوضوح هو المقياس الأبرز الذي يعلل به الجيد من القبيح. وقد اهتم المبرد في كتابه الكامل بفن التشبيه اهتماماً كبيراً، حيث يقول: "والتشبيه جار كثيراً في كلام العرب، حتى لو قال قائل: هو أكثر كلامهم لم يبعد"^(١).

وبالرغم من طول حديثه عن التشبيه فإن ما يهمني في هذه الجزئية هو حيثيات الحكم على النصوص التي جاء فيها التشبيه، فنراه قد ذكر أربعة أنواع للتشبيه في قوله: "والعرب تشبه على أربعة أضرب: فتشبيه مفرط، وتشبيه

(١) الكامل في اللغة والأدب ، ٧٠/٣.

مصيب، وتشبيهه مقارب، وتشبيهه بعيد يحتاج إلى التفسير ولا يقوم بنفسه، وهو أحسن الكلام^(١).

والعلة المهمة التي بها يفرق المبرد بين الصور التشبيهية في الاستحسان والتقبيح هي (القرب من المعني الواقعي أو الابتعاد عنه)، فإن كان وجه الشبه قويًا ومتعادلاً في الطرفين معاً فهو أحسن الأنواع، وإن كان في المشبه به أكثر منه في المشبه بمسافة-أي على سبيل المبالغة- عد ذلك النوع-على حسن كثير منه- من النوع المفرط المتجاوز، يقول المبرد في هذا: "قمن التشبيه المفرط المتجاوز، قولهم للسخي: هو كالبحر، وللشجاع: هو كالأسد، وللشريف: سما حتى بلغ النجم، ثم زادوا فوق ذلك، من ذاك قول بعضهم وهو بكر بن النطاح، يقوله لأبي دلف القاسم بن عيسى:

له همم لا منتهى لكبارها ... وهمته الصغرى أجل من الدهر

له راحة لو أن معشار جودها ... على البر صار البر أندى من البحر

ولو أن خلق الله في مسك^(٢) فارس... وبارزه كان الخلي من العمر^(٣)

فالذي يراه المبرد متجاوزاً هنا أن وجه الشبه في الطرف الثاني لا يعادل الطرف الأول ولا يناظره، بل هو فوقه بكثير، فعطاء السخي ليس كعطاء البحر في القيمة، ولذا عده متجاوزاً أو مفرطاً.

أما التشبيه البعيد "فهو الذي يجعل الناظر في التشبيه لا يدرك عفوًا ملامح وجه الشبه بين الطرفين، بل إنه يحس بأنه التشبيه ليس بصحيح، ولكن بعد كد ذهن، وإرهاق خاطر، يدرك -مع تحفظ- وجود هذا الشبه بين الطرفين"^(٤). يقول المبرد: "وأما التشبيه البعيد الذي لا يقوم بنفسه، فكقوله:

بل لو رأنتي أخت جيراننا ... إذ أنا في الدار كأني حمار

(١) السابق ، ٩٥/٣ .

(٢) أي: جلد.

(٣) السابق ، ٩٥/٣ .

(٤) حازم الحاج طه ، التشبيه عند المبرد في كتاب الكامل ، ص ٣٠٩ .

فإما أراد الصحة، فهذا بعيد، لأن السامع إنما يستدل عليه بغيره^(١). وهذا النوع هو أخشن الكلام عنده، أي إن استقام الكلام من جهة النظم فهو لا يستقيم من جهة الصورة فلا يعد بليغاً؛ لبعده عن الفهم في عدم إدراك المقصود من اللفظ إلا بعد كد وإرهاق.

ويمكننا أن نلاحظ على هذا التنظير عدة ملاحظات أسجلها فيما يلي:

١- لا شك أن منهج المبرد في الاستحسان كان ينزع إلى الوضوح، والقصد، والقرب من الواقع، وسبب وضعه بعض التشبيهات في النوع المتجاوز هو أنها قد نذت عن الواقع شيئاً ما، بسبب المبالغة في إثبات وجه شبه لأحد الطرفين بشيء من الإفراط، فتلك معالم مهمة في منهجه التحليلي الذي انسحب على جميع تحليلاته للمختارات الشعرية خاصة، والنصية عامة في كتبه، ولا شك - كذلك - أن عددًا كبيرًا من علمائنا في تلك الفترة كان يميل إلى مقاييس المبرد في الاستحسان.

٢- كانت عناية المبرد بوضوح وجه الشبه في الطرفين - مع تحقيق المعادلة بينهما - بارزة في تعليقاته على النصوص. من ذلك قوله: "واعلم أن للتشبيه حدًا؛ لأن الأشياء تتشابه من وجوه، وتتباين من وجوه، وإنما ينظر إلى التشبيه من أين وقع، فإذا شبه الوجه بالشمس والقمر، وإنما يراد به الضياء والرونق، ولا يراد به العظم والإحراق... والعرب تشبه النساء ببيض النعام تريد نقاءه ورقة لونه"^(٢).

كذلك اهتم المبرد بقرب وجه الشبه، ومن ثم راح يرصد بعض التشبيهات المستقر استعمالها في التراث الشعري عند العرب، ولو خالف المبدع شيئاً من هذه الصور التشبيهية دون قرينة مفسرة للمعنى الجديد لأبعد، يقول المبرد: "والعرب تشبه المرأة بالشمس والقمر، والغصن، والكثيب والغزال، والبقرة

(١) الكامل في اللغة والأدب، ٩٨/٣.

(٢) الكامل في اللغة والأدب، ٤١/٣.

الوحشية، والسحابة البيضاء، والدرّة، والبيضة، وإنما تقصد من كل شيء إلى شيء^(١). "فكل تشبيه من التشبيهات التراثية التي يذكرها المبرد (وينسبها إلى العرب) قد تحددت له فكرة خاصة به، لأنها اقترنت به ولازمته في استعمالته المنكررة في التراث، أي أن كل صورة من تلك الصور أصبحت أشبه بقالب يتكرر لأداء معنى ثابت لا يتجاوزه"^(٢).

٣- أحياناً ينتقل المبرد بالتشبيه المفرط إلى درجة الحسن البليغ بحيثية أخرى هي حسن نظمه، وجودة سبكه، وبذا يمكننا أن نفهم إدراك المبرد أن مرتبة الحكم البلاغي على النص ليس واحداً، فقد ينتقل المتجاوز إلى الحسن بحيثية أخرى هي استواء نظمه وحسن رصفه، لكن لا ينتقل التشبيه (الحسن) إلى مرتبة (الحسن) وإن حسن نظمه؛ لأنه أبعد عن الصحة من جهة المعنى، ولذا أطلق على التشبيه البعيد (أحسن الكلام).

٤- لا شك أن موقفه من قضية الصدق يرتبط بقناعته الشخصية (أن الفن يجب أن يرتبط بالواقع)، وذلك ما دفعه إلى أن يقسم هذا التقسيم، وأن يسمي النوع الأول من التشبيه بالمتجاوز المفرط. ومما يدل على ذلك قوله حين عقب على خطبة عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- في أول خطبة خطبها: "وإنما حسن هذا القول مع ما يستحقه من قبل الاختيار، بما عضده به من الفعل المشاكل له"^(٣).

لكن ما أود تسجيله هو أن لغة الأدب لا تحاسب بقواعد اللغة غير الأدبية، فإذا ما عمد الأديب إلى تشبيه من التشبيهات التي عدها المبرد متجاوزة ومفرطة، فإنه لا ينقل إلينا حقيقة علمية، ولكنه ينقل تجربة إنسانية

(١) السابق، ٣ / ٤٢.

(٢) المعنى الشعري في التراث النقدي، حسن طبل، ط/ دار الفكر العربي، الطبعة الثانية،

١٤١٨ هـ - ١٩٩٨، ص ٨٣.

(٣) الكامل للمبرد، ١ / ١٤٩.

وإحساساً شعورياً، فقد تكون صورته التشبيهية التي تمثلها هي عين الحقيقة في نفسه.

ولعل المبرد رحمه الله كان يدرك أن "الوضوح المطلوب في الأدب ليس ذلك الكشف المبطل الذي تجري أمثاله على ألسنة الناس، وليس في مجارة المعروف من المعاني والأفكار التي يدركها كل الناس بمجرد سماعهم عبارتها، وإلا ضاعت معالم الفنية، ولم يبق هناك ما يميز الأدب من لغة التخاطب"^(١)، والدليل على هذا أنه كان يُتبع النص الشعري بتحليل لغوي أولاً، ويعقب عليه بما يلزم، مما يدل على أنه نص يحتاج إلى تحليل وإيضاح، وليس واضحاً لدرجة الابتذال الذي قد يتبادر إلى ذهن قارئ كلام المبرد للوهلة الأولى.

أما عبد القاهر الجرجاني فقد نظر التشبيه نظرة مغايرة لهذه النظرة، فقد قسم التشبيه باعتبار آخر فقال: "اعلم أن الشئيين إذا شُبّه أحدهما بالآخر كان ذلك على ضربين: أحدهما: أن يكون من جهة أمرٍ بيّن لا يحتاج إلى تأوّل، والآخر أن يكون الشبه محصّلاً بضرب من التأوّل، فمثال الأول: تشبيه الشئ بالشئ من جهة الصّورة والشكل... ومثال الثاني: وهو أشبه الذي يحصّل بضرب من التأوّل، كقولك: هذه حُجّة كالشمس في الظهور"^(٢).

والعلة في ذلك أن عبد القاهر أدرك ما يلح عليه بعض الباحثين في الدراسات الجديدة من أن البشر مشتركون في التفكير بالبلاغة، وأن البلاغة العربية قامت على دراسة الخطابات العليا كالشعر والنثر ولم تلتفت إلى بلاغة الجمهور، بالرغم من كونهم يمتلكون فكراً وممارسة تواصلية بها، والحقيقة أن علماء البلاغة العربية يقرون بذلك، فيرى عبد القاهر أن التشبيه "قد تجده في كلام العامي"^(٣)، لأنه يعبر ويتواصل ويفكر به، غير أن هناك نمطاً آخر لا

(١) قضايا النقد الأدبي، بدوي طبانة، ص ١٢٥-١٢٦ .

(٢) أسرار البلاغة، ص: ٩٠، ٩٢.

(٣) السابق، ص: ٩٤

يصدر بقصد التواصل، ولكن يصدر عن العقل بقصد الإبداع، وهذا لا يستوى بذلك، لأن الكلام درجات، كما أن الغاية منه درجات، لذا يقول عبد القاهر عنه: "لا تراه إلا في الآداب، والحكم المأثورة عن الفضلاء، وذوي العقول الكاملة"^(١).

ويعتمد عبد القاهر في تلك النظرة على علة واضحة، فهو يفرق بين نمطين من أنماط التشبيه لا من حيث القرب والبعد كما ذهب المبرد، ولكن من حيث اللطف وإعمال العقل والفكر من عدمه، فيقول: "اعلم أن الذي أوجب أن يكون في التشبيه هذا الانقسام، أن الاشتراك في الصفة يقع مرة في نفسها وحقيقة جنسها، ومرة في حكم لها ومقتضى"^(٢)، ومن ثم تتفاوت العقول في التأليف كما تتفاوت في الإدراك.

إن ذلك كله يثري التأويل، ويجعلنا ننظر إلى الأمور نظرة مغايرة، ونعيد النظر في كثير من الأفكار بشكل مختلف، لا من أجل الهدم والإزاحة، ولكن من أجل استثمار الكامن في الفكر البلاغي بما يصلح أن يشكل نظريات جديدة ربما لم يصل إلى تصورها الفكر البلاغي بعد.

وأخلص من ذلك إلى أن البحث في (العلل) يجعل من البحث في البلاغة العربية مجالاً خصباً لتضافر الرؤى وتقبل آراء الآخرين؛ لأن الأمر منوط بالعلة، والحكم منوط بها، ومن ثم تتغير الأحكام وتتوسع الأذواق وتتسع دوائر التعبير من زمن لآخر، ومن مكان لآخر، ولا يمكن أن نقصر التعليل البلاغي على حيثيات السابقين فحسب، وبخاصة في جانب مبتكرات المعاني والمضامين، بل إن الأمر منوط بالتفكير والنسق الذهني أولاً، ومن ثم فالبحث البلاغي العربي يجدد نفسه عبر التحامه بأفاق شتى من المعارف والتصورات، لكنه -في الوقت نفسه- يحافظ على مكانه الذي لا يزاحمه فيه شيء.

(١) السابق نفسه.

(٢) السابق، ص: ٩٨

مراجع البحث:

- أساس البلاغة، للزمخشري جار الله، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- أساليب بلاغية، الفصاحة - البلاغة - المعاني، أحمد مطلوب، ط/وكالة المطبوعات - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٠م.
- أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، ط/دار المدني بجدة، الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- الأشباه والنظائر، تاج الدين السبكي، ط/ دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، ٢/ ٢٦٢.
- الاستعارات التي نحيا بها، جورج لايكوف ومارك جونسون، ترجمة عبد المجيد جحفة، ط/ دار توبقال، الطبعة الثانية ٢٠٠٩م،
- أصول السرخسي، ط/ دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، ٢/ ١٨٢.
- الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، ط/ دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي - الطبعة الثانية ١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م.
- البرهان في وجوه البيان، إسحاق ابن وهب الكاتب، تحقيق حفني محمد شرف، ط/ مكتبة الشباب - القاهرة - ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- البلاغة العربية تاريخها مصادرها مناهجها، علي عشري زايد، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٨٢م.
- التعبير شرح التحرير، علاء الدين المرادوي الحنبلي، تحقيق عبد الرحمن الجبرين، وعضو القرني، ط/ مكتبة الرشد، الرياض ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ٧/ ٣٢٩٦.

- التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، تحقيق نصر الدين التونسي، ط/ القدس للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م.
- التعليل البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، مهند حمد شبيب، مجلد ٤٧، عدد ٢، ملحق ٢، ٢٠٢٠م.
- التفكير البلاغي عند العرب، حمادي صمود، طبعة دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الثالثة ٢٠١٠م.
- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمود شاكر، مطبعة المدني، والخانجي - الثالثة ١٩٩٣.
- سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، ط/دار الكتب العلمية، الأولى ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
- شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، أبو حامد الغزالي، تحقيق حمد الكبيسي، مطبعة الإرشاد - بغداد، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.
- القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد، للشوكاني، ط/ دار القلم بالكويت، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ.
- منهاج البلغاء وسراج الأدباء، حازم القرطاجني، تقديم وتحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة، ط/الدار العربية للكتاب - تونس ٢٠٠٨م.
- القراءات البلاغية وتعدد الدلالة، إبراهيم سعيد السيد، ط/ دار النابغة، مصر، الطبعة الأولى ١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م.
- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة العلوي، ط/المكتبة العصرية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- قضايا النقد الأدبي، بدوي طبانة، ط/ دار المريخ - الرياض، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/ دار الفكر القاهرة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- كتاب الصناعتين : الكتابة والشعر، أبو هلال العسكري، ط/ المكتبة العصرية تحقيق على محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، ١٤١٩هـ.
- الكليات، أبو البقاء الكفوي، تحقيق عدنان درويش، ط/ مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين ابن الأثير، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- المعنى الشعري في التراث النقدي، حسن طبل، ط/ دار الفكر العربي ، الطبعة الثانية ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨.
- النكت على مقدمة ابن الصلاح، بدر الدين الزركشي، ط/ أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.